فضيحة يستخدمها المحافظون لتشويه سمعة الحكومة

إيران تقاضي 400 مسؤول بسبب ارتفاع رواتبهم

ملصق انتخابي للرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران - «وكالات»: قال مسؤولون إيرانيون أمس الأحد إن نحو 400 موظف حكومي يواجهون المثول أمام القضاء بسبب ارتفاع رواتبهم بشكل كبير، في فضيحة استخدمها المحافظون المتشددون لتشويه سمعة الحكومة قبل الانتخابات التي ستجري العام المقبل.

وخلص تقرير لمحكمة التدقيق المالي إلى أن رواتب مدراء تنفيذيين في بنوك حكومية تصل إلى 622 مليون ريال (20 ألف دولار) شهريا في حين لا يتعدى معدل الرواتب في القطاع العام 400 دولار.

ووصف رئيس البرلمان علي لاريجاني تلك الرواتب بأنها «وصمة» على جبين القطاع العام، مؤكدا أنه تم فتح قضايا قانونية ضد جميع المسؤولين الذين يكسبون أكثر من 200 مليون ريال وعددهم 397 مسؤولا.

ونقلت عنه وكالة فارس للأنباء قوله «أمل في أن يكون (التقرير) مصدرا للإصلاح الجذري في البلاد، حتى لا يستغل الأفراد (هذا النظام)».

وأضاف أنه «حتى الآن تمت إعادة 50 مليار ريال من الرواتب غير العادية إلى خزينة الدولة، ويجب إعادة المبالغ المتبقية كذلك».

وتكشفت الفضيحة في مايو عندما سرب إعلام المحافظين وثائق عن رواتب الموظفين والتي أظهرت أن أحد مدراء البنوك كان يجني 60 ألف دولار شهريا بما في ذلك العلاوات.

واعتبر ذلك ضربة قوية للرئيس المعتدل حسن روحاني الذي تولى السلطة في 2013 على وعد مكافحة الفساد في المؤسسات الإيرانية.

وأقيل العديد من المدراء التنفيذيين، كما أجبر جميع أعضاء مجلس إدارة صندوق التنمية الإيراني على الاستقالة بعد التسريبات، بينما أعلنت الحكومة عن سقف للرواتب في القطاع العام هو 189 مليون ريال و100 مليون ريال للعاملين في المؤسسات السياسية.

ويسعى المحافظون المتنفذون في إيران إلى عرقلة مساعي روحاني إلى إعادة انتخابه في مايو المقبل ويركزون بشكل أساسي على عدم حصول الإيرانيين العاديين على المزايا الاقتصادية بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بين طهران ودول العالم العام الماضي.

الخرطوم تنفي مزاعم استخدام أسلحة كيمياوية في دارفور

عناصر من قوات «يوناميد» بدارفور

الخرطوم - «وكالات»: نفى الجيش السوداني المزاعم التي وردت في تقرير منظمة العفو الدولية والتي اتهمته باستخدام أسلحة كيمياوية ضد المدنيين في منطقة جبل مرة في دارفور.

كما استنكرت وزارة الخارجية السودانية ما جاء في التقرير، وقالت إن بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي «يوناميد» تراقب المنطقة ولم تشر في تقاريرها إلى أي اتهامات مماثلة.

تقرير منظمة العفو الدولية الذي اتهم الحكومة السودانية باستخدام أسلحة كيمياوية ضد المدنيين في منطقة جبل مرة أعاد الصراع في دارفور إلى الواجهة الدولية بعد أن اختفى مطولا من أجندة المجتمع الدولي.

ردة الفعل من الحكومة السودانية جاءت سريعا ومن عدة جهات بعد إعلان فرنسا عزمها طلب تحقيق دولي.

فالجيش السوداني نفى تماما هذه المزاعم ونبه إلى وجود أوامر واضحة لقواته بعدم استهداف المتمردين إذا دخلوا إلى إحدى القرى أو مناطق يسكنها مدنيون.

وأشار متحدث باسم الجيش إلى أن الأوضاع على الأرض لا تحتاج إلى قصف مكثف، لأنه لم يعد هناك وجود حقيقي للمتمردين، بحسب قوله.

الخارجية السودانية قالت إن الأوضاع على الأرض تكذب تقرير منظمة العفو الدولية، وأشارت إلى أن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تراقب أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الدولي، وقد قدمت خلال هذا العام خمسة تقارير لمجلس الأمن لم ترصد أو تنشر فيها لمثل تلك الإدعاءات.

موقف مغاير تماما أبدته قوى المعارضة المسلحة، فالحركة الشعبية قطاع الشمال طالبت مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الإفريقي بإجراء تحقيق عادل حول هذه المزاعم. وقال ياسر عرمان، الأمين العام للحركة، إن الحركة تدرس تجميد ووقف المفاوضات مع الحكومة، كما ناشد مني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان التي تحمل السلاح في دارفور، المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية لمحاسبة حكومة الخرطوم.

سقوط عدد من الضحايا

شرطة إثيوبيا تطلق غازاً مسيلاً للدموع والرصاص لتفريق محتجين

جانب من تظاهرات سابقة في إثيوبيا

أديس أبابا - «وكالات»: أطلقت الشرطة الإثيوبية الغاز المسيل للدموع والرصاص في الهواء أمس الأحد لتفريق محتجين رددوا هتافات مناهضة للحكومة أثناء مهرجان في بلدة بإقليم أوروميا جنوبي العاصمة أديس أبابا.

كان الآلاف احتشدوا لحضور مهرجان إريتشا الستوي في بلدة بيشوفتو التي تقع في منطقة شهدت احتجاجات متفرقة خلال العام الماضي. وقال شهود إن حشودا فرت عندما أطلقت الشرطة النار مما تسبب في تدافع. وأضافوا أنهم رأوا عددا من الضحايا.

ولم يصدر تعليق فوري عن الحكومة.

آلاف الفيتناميين يتظاهرون أمام مصنع للصلب بعد كارثة بيئية

مطالبين إياها بمغادرة البلاد والمزيد من التعويضات

جانب من التظاهرة الضخمة في فيتنام

قال شهود إن آلاف الفيتناميين تظاهروا أمس الأحد أمام مصنع للصلب تديره وحدة تابعة لشركة فورموزا للبلاستيك التايوانية لمطالبتها بمغادرة البلاد وتعويض المزيد من المتضررين في أعقاب إحدى أكبر الكوارث البيئية التي شهدتها البلاد.

وصب المتظاهرون في إقليم ها تين غضبهم على وحدة فورموزا ها تين ستيل التي عرضت دفع تعويضات قيمتها 500 مليون دولار واعترفت أن مصنعها للصلب الذي تبلغ قيمته 10.6 مليار دولار مسؤول عن نفوق كميات ضخمة من الأسماك في قطاع من الساحل يبلغ طوله 200 كيلومتر في أبريل.

وبدأت المظاهرة في وقت مبكر من اليوم الأحد بالتوقيت المحلي وانتهت عند الظهر تقريبا بينما كانت الشرطة تحرس المجمع الصناعي.

وقال تران فيت هوا الذي شارك في الاحتجاج لرويترز عبر الهاتف إن عناصر الشرطة غادرت المكان عندما فاق المتظاهرون -الذين قدروا بنحو عشرة آلاف- أعدادهم.

في إطار التحقيق في المحاولة الانقلابية

الشرطة التركية تعتقل شقيق غولن

عناصر من الشرطة التركية

انقرة - «وكالات»: اعتقلت الشرطة التركية شقيق الداعية الإسلامي فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب في 15 يوليو، على ما أعلنت وكالة الأناضول الموالية للحكومة الأحد.

وأوضحت الوكالة أن قطب الدين غولن المتهم بأنه «عضو في منظمة إرهابية مسلحة» اعتقل في إزمير على ساحل بحر إيجه عند أحد أقربائه في محافظة غازي أمير ووضع قيد التوقيف الاحترازي.

إطلاق سراح 3 إندونيسيين كانوا محتجزين لدى مجموعة «أبو سياف»

أثناء استقبال أحد المحررين

جاكرتا - «وكالات»: أفادت تقارير إخبارية أمس الأحد بأنه تم إطلاق سراح ثلاثة إندونيسيين كانوا محتجزين لدى جماعة أبو سياف المسلحة في الفلبين.

ونقلت وكالة الأنباء الإندونيسية (أنتارا) عن وزيرة الخارجية ريتنو مرصودي القول: «عثر فريق مختص عليهم الليلة الماضية بعدما تم إطلاق سراحهم الساعة 2325 بالتوقيت المحلي (1525 بتوقيت غرينتش)، ويخضعون حالياً لفحص طبي».

وقالت ريتنو في مؤتمر صحفي مشترك مع قائد القوات المسلحة الجنرال جاتوت نورمانتيو إن الثلاثة هم فيري غريفين ومهبور داحلان وعبدي سوريونو.

وبعد الفحص الطبي، سيتم تسليم الثلاثة رسمياً إلى ممثلين عن الحكومة الإندونيسية في مدينة زامبوانجا جنوبي البلاد.

ولا يزال إندونيسيان آخران محتجزين لدى المسلحين، وقالت ريتنو إن الحكومة لا تزال تعمل على إطلاق سراحهما.

وكان تم إطلاق سراح إندونيسيين اثنين في أغسطس الماضي وأربعة منتصف سبتمبر الماضي.

وكان هؤلاء الستة، إضافة إلى الثلاثة الذين تم إطلاق سراحهم أمس، بين 11 بحاراً إندونيسياً اختطفتهم جماعة أبو سياف في المياه الماليزية في عمليتين منفصلتين في يوليو وأغسطس.